خبزتنا وتنورها

صافي الياسري

واحدة من الذرائع البائسة التي تتذرع بها الانظمة العربية التي افترقت عن شعوبها منذ بدء تكوينها، هي ان الديمقراطية نبتة غربية غريبة، وهي لا تتواءم والطقوس والعادات والتقاليد والبيئة العربية الاسلامية. وهذا الحصن الدفاعي الورقي ينتفض بقوة قائماً امام اية دعوة مهما كانت بسيطة للاصلاح او مراجعة الاوضاع القائمة.

وتلك الذرائع على العموم حلقات واهية لم يعد بإمكان احد الدفاع عنها الا بطريقة واحدة هي التخويف من انفجار الوضع بسبب الاندفاع الانتحاري اليائس للحركات الاصولية وحلقاتها الامامية، والحكومات التي تلجأ إلى هذا التخويف اول من يدرك ان ضغطها او تواطؤها هو المنفذ الذي يسهل الانفجار بهذه الطرق، برغم انه انفجار يأتي على قوى هذه الحركات ذاتها ويستنفد وجودها، لكن من يسوق صورة محرفة للاوضاع العربية هي الحكومات العربية ذاتها لحاجتها الدائمة إلى هذا الخصم (الطوطم) لاغراض عديدة.

ويترادف هذا التسويق مع مفردات (التحديث والتنمية والاصلاح والتغيير) وما إلى ذلك.. وهي مفردات لا تعدو ان تكون اقراص تخدير سرعان ما يكتشف الناس زيفها.

ومن سوء حظ العرب والمسلمين، ان تترافق الدعوات إلى الاصلاح واعتماد الديمقراطية مع التوجه الغربي لبناء التيارات الليبرالية في المنطقة العربية والاسلامية ودعمها، بأسلوب استفزازي في بعض جوانبه، نموذجه تصريح رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني ان الديمقراطية بضاعة غربية مسيحية خالصة ولا مكان لها في مجتمعات المسلمين!! وما يطلقه دانيال بايبس ومارتن كريمر وبرنارد لويس وهم من المثقفين الامريكان من هتافات لدمغ الثقافة العربية الاسلامية بالجمود والممانعة في تمثل قيم الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وطروحات الاصولية المسيحية الجديدة في مواقفها المتشددة من الاسلام والمسلمين والديانات والعقائد الاخرى، ما منح دعوات الحكومات العربية إلى التمترس في مواجهة الاصلاح نوعاً من المشروعية الشكلية فالمواطن العربي مطوق بنقص معرفي حاد مارسته ضده سياسات التجهيل التي افرزتها الحلقات الحكومية عبر القرون ضماناً لدكتاتوريتها، وليس بامكانه- مهما امتلك من قدرة على التواصل والتأمل.. حتى اختراقها لمعرفة ان من الواجب تجريد الديمقراطية من علق الايديولوجيات وكشف آلياتها الاجرائية والعملية لتكون بنداً من بنود حقوق الانسان في مواجهة الاستبداد السائد في المنطقة العربية مكشوفاً ومغطى.ان التخويف بالانفجارات الهامشية، آلية لم تعد تقنع احداً، حتى في العراق، لذا فان الديمقراطية المقبلة هي الحلقة الاقوى التي ستفرض نفسها لتشكيل صورة المستقبل العراقي، والثمن الذي ندفعه اليوم، انما هو الحلقة المكملة لما دفعناه طوال خمسة وثلاثين عاماً مضت، ونحن موقنون اننا نستحق اكثر من سوانا ان ننعم بتلك الخبزة التي ينضجها تنورنا.

بالتكاتف الشعبي ولجان العمل المشتركة نوفر الاجواء لنجاح الانتخابات

امين صادق

ان أي شيء في الكون لا يتحرك او يسير الا وفق قوانين معينة ومن يدرك هذه القوانين يستطيع معرفة الاهداف التي تسير وتحرك هذه الاشياء.

ما دور احزابنا الوطنية التي ازدحمت برامجها بالوطن المذبوح والشعب المستباح وكان المعول عليها منذ الايام الاولى لسقوط النظام استنهاض الجماهير والشارع العراقي وكبح جماح القوى المعادية وشل حركتها وقمعها وابعادها عن الساحة العراقية وقيادة الجماهير وبذل الجهد من اجل إنجاح التجربة الجديدة والوصول إلى شاطئ الديمقراطية والتعددية والفدرالية والمستقبل المشرق السعيد؟

تقودني الذكريات إلى ايام ثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ حيث بادرت القوى التقدمية منذ الايام الاولى للثورة بتشكيل لجان شعبية لحماية الثورة، وقد استطاعت هذه اللجان كبح جماح القوى المضادة للثورة وشل حركتها لتختفي مذعورة في جحورها.

ان المخربين والارهابيين الذين يستميتون من اجل عرقلة مسيرة العراق في العبور إلى شاطئ الديمقراطية والتعددية والفدرالية والمستقبل الافضل استطاعوا ان يتحركوا وفق برنامج وقوانين معينة وينجحوا في تحييد اكثرية العراقيين وعزلهم عن المشاركة الفعالة والحيوية في الحياة السياسية في الانتخابات القادمة التي تشكل منعطفاً مهماً في تاريخ العراق الحديث وفي ضوء هذه الانتخابات ينبثق المجلس الوطني الذي سيكتب الدستور الدائم للعراق الجديد وفي ضوئه ستتحدد مسيرة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان للمبادرة الكريمة والجريئة للسيد السيستاني بدعوة جميع العراقيين إلى الانخراط في العملية الانتخابية وممارسة حقهم في التصويت والتوجه إلى صناديق الاقتراع الاثر الكبير في شحذ الهمم ورفع المعنوية لدى ابناء الشعب العراقي حتى ارتفعت نسبة المؤيدين لاجراء الانتخابات في موعدها المقرر نسبة ٨٥٪ من ابناء الشعب حسب آخر احصائية.

ما زال الحديث يصب في موضوع الانتخابات الذي يستحوذ على الساحة العراقية ويشغل فكر المواطن ولم يبق على موعد اجرائها سوى اشهر قليلة، لا بد من طرح بعض الافكار والاقتراحات حول الاحتياطات والاجراءات الامنية لحماية مراكز الاقتراع والمواطنين اثناء عملية الانتخابات.

١-الاستعانة بالطيبين والمخلصين من ابناء المحلات والمناطق التي تجرى فيها عملية الاقتراع بالاعتماد على مختار المحلة واللجان المحلية للمنطقة.

٢-تكوين لجان مشتركة مكونة من ابناء المنطقة والشرطة والحرس والدفاع المدني.

٣-تقوم هذه اللجان بالرصد والمراقبة وتشخيص الغرباء الذين يتسللون إلى مناطق صناديق الاقتراع لغرض التخريب والارهاب.

٤-تقوم هذه اللجان بالتجول في المنطقة لمنع أي اعتداء او تصرف مشبوه ومراقبة المناطق والمحلات المهجورة والبساتين القريبة من أماكن تجمع الناس وصناديق الاقتراع ومراقبة العمارات السكنية خوفاً من تسلل المخربين والارهابيين واتخاذ سطوحها مواقع رصد وقنص المواطنين.

٥-ان مشاركة ابناء المناطق التي تجرى فيها عملية الاقتراع في اللجان الامنية تؤدي إلى اكتشاف المتسللين الغرباء بسهولة وإجهاض اعمالهم التخريبية.

٦-الحذر واليقظة وقوة الرصد هي الطريقة السديدة لتفويت الفرص على اعداء شعبنا.

في التحضير للانتخابات النيابية العامة

لن يكون لقوى المراحل الميتة اية فرصة لخداعنا من جديد

باسم عبد العباس الجنابي

شعب الرافدين، استعاد سيادته بارادته الحرة، واسقط رهانات الاعداء والمتربصين بتطورنا، ودخولنا طوراً جديداً من اطوار الحياة النيابية الدستورية التي لم يألفوها، لانها تفضح نهجهم اللاأخلاقي واللامعرفي، تزيح الستار والحواجز بين عالم المعرفة الجديد وجهلهم، انهم اليوم محاصرون، وشعبنا المتحرر بات قاب قوسين او ادنى من تحقيق الشرط التأريخي المتاح واقامة النظام الديمقراطي، وهو احد اهم ما توصلت اليه البشرية عبر حضارتها الانسانية.

القرار الدولي ١٥٤٦

نعم، لقد اسقطنا قراري ١٤٨٣و١٥٠٠ الصادرين من الامم المتحدة، عبر كفاحنا الدؤوب والشاق، فصدر القرار ١٥٤٦ الذي ألغى القرارين السابقين وحررنا. ثم كان يوم السيادة في ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ الذي الغي بموجبه الاحتلال والغيت معه سلطة الائتلاف المؤقتة، وتسلم العراقيون الاحرار مسؤولية البلد للمحافظة على وحدة ارضه وشعبه باستكمال السيادة المطلقة والبدء بالبناء والاعمار، وترميم ما أفسده الماضي بكل آثاره الاجتماعية القديمة، وسوف لن يكون لقوى المراحل الميتة أية فرصة لخداعنا من جديد، وما مراحل البدوية والاقطاعية والنظم العسكرية الا نسي منسي في حياة مواطنينا الواعين والمتوثبين لطريق الحرية بثبات وطمأنينة وتخطيط لغد مشرق، وتنفيذ برامج ارتقاء الانسان العراقي ومساواته بشعوب الامم المتقدمة، فقد برمنا بالعتيق من الافكار، وسئمنا مقولات مكررة ملقنة لا تمت إلى واقعنا العصري لا من بعيد او قريب، نرغب في فكر تحرري ينير حياتنا ويمنحنا الامل وحرية التعبير عن آرائنا، ونرغب في المشاركة في صنع القرارات السياسية وترفض الاستماع فقط، انها حياتنا ونحن من يجب الاستماع إليهم.

الحوار بدل السيف

ان لغتنا يجب ان تكون لغة الحوار الوطني، والسيف انتهت مهمته، وفي حقيقته لغة العاجزين والقاصرين والقتلة والمجرمين والارهابيين، الذين يحاولون زعزعة مسيرتنا، شعبنا الحر يدرك ان الطريق غير معبد، ويقينا ستعمل قوى الهزيمة والعار، المستحيل لاعاقة تقدمنا، ويقينا أيضاً سندحرهم بصبرنا وتعاوننا وتلاحمنا وردم مسافة الخلاف بيننا، ونمضي بكل عزيمة واصرار لتحقيق الدولة العراقية الديمقراطية الفدرالية المتحدة، والحق، ان الشعب اليوم، يزهو ويفتخر بأنه خرج يلملم جراح الروح والجسد ولن يكون اسيرا. فقد هشمنا الزجاجة وعنقها، ونحن ابناء الحاضر وبخيالنا واحلامنا السعيدة، رسمنا مستقبلنا بما يتلاءم والفكر العصري بكل تجلياته وضيائه وعلميته، وكل ابناء شعبنا يدركون ما لكلمة الحرية من سطوة واسعة كاشفة كاسفة للافكار الضيقة للعصور الحجرية والجاهلية و.... ألخ.

وقوة عراقنا الجديد كمقياس للنجاح تكمن في الزمن المعاش وهي كذلك في وفرة الاحزاب الوطنية وقوة تأثيرها في تقدمنا، وبمقدار صحوتنا الوطنية، اندفع المخلصون من الطيف العراقي لزيادة الوعي والمشاركة، وكمحصلة ايجابية وثمينة، نستبشر خيراً بالمجلس الوطني المنتخب، فالمسؤولية الملقاة على عاتقهم ليست بالمسؤولية السهلة ولا باليسيرة، فتحطيم القيود المكبلة لحركتنا وارادتنا وتحقيق النقلة النوعية ووضع البلد والشعب جدياً على طريق النهضة التأريخية، فوضعنا الراهن سليم تماما ونقضي على التمرد المسلح والارهاب ويتم نزع السلاح من كافة حامليه وهو ما يؤهلنا للانطلاقة الكبرى (الانتخابات).

ونحن نعيش التجربة ونتآزر ونتعاضد ونوحد جهدنا المشترك، ونتجاوب معها ونعطيها الاهمية التي تستحقها، فنتفوق بجدية اكثر على ما هو موجود في منطقتنا، وما فشل معظم انظمة الشرق الاوسط الا لكونها تكبل شعوبها، فقد خبرنا سياسات فرق تسد، وعزل الشعب عن أداء دوره في السلطة، والتعمد في اغفال العدالة والاجتماعية وبما يتعلق بحقوق الانسان وكرامته، وجذوره النفسية والشعورية والثقافية وبتطلعه الحضاري، هذه الاسباب وغيرها كانت العائق ولم تزل، في حين اننا في العراق الجديد، نضجت الظروف الموضوعة وبتنا نتشارك بصنع تأريخنا .

منعطف تأريخي

نحن اليوم في منعطف تأريخي، اذ ندخل مرحلة جديدة، من امتلاك لارداتنا والسيطرة على قدراتنا، والانطلاق لتحقيق مشروع حياتنا، فمساهمتنا اساسية وثمينة وتجربتنا خلاقة ونهضوية، وعلينا ان نفهمها بروح وصدر رحبين، وان نتسامح ونتآخى، فالعملية الديمقراطية، عمل جمعي، وهي ليست حصراً علي رأي الاغلبية، وانما هي تعبر أيضاً عن رأي الاقلية وتأخذ بأسباب رفاههم باعتبارهم مواطنين عراقيين. وبذكائنا الاجتماعي نستطيع الوصول لأرفع قمم الفكر البشري لنصبح سعداء في عراقنا الجديد، وفهمنا لواقعنا وتلمس وتحسس الوحدة الجدلية الجاذبة للاكثرية، وان كل يوم يمر هو قوة تسحبنا باتجاه الحقيقة الثلاثية (الماضي تكويننا، والحاضر الاتجاه، والمستقبل النتيجة) وكل أدلجة عراقية لا تتعامل مع الازمنة هي ادلجة ميتة، ساكنة. ومن فهم جدلية التأريخ تتضح المعادلة الحقيقية بأننا في مرحلة التشكل والصياغة، وما ورثنا من البناء الذاتي الوطني يحتاج إلى تفهم وليس إلى شعارات وتصنيفات ساذجة كالتي عشناها طوال مرحلة الفكر القومي الشمولي المقيت، ونحن مطالبون بالخروج من دائرتي العصبية والطائفية، لنصل إلى حالة من رقي الامتداد والاندماج، فالعراق في وقتنا الحاضر يجتاز السلسلة الاخيرة من الانتقال في امتداده، وان سرعة تفاعله عزلت السلفيين التقليديين الماضويين الذين تحول بعضهم إلى ارهابيين، ونصيحتنا لهم الكف عن منهجهم وتطوير ادائهم والمشاركة معنا ونحن بانتظارهم ونسامحهم مقدماً بعد اعلان اعتذارهم وتوبتهم.

ان اولى خطوات الحل الجدلي الوحيد، هو جذبنا للآخرين إلى اطار عملياتنا، أي تحويل الخطوات إلى قوة حضارية ملهمة بإمكانها ان تثبت وتعطي الآخرين من قوتها.

والخطوة الثانية، وحدة قوى المرحلة التاريخية التي هي الاساس في بناء بلدنا بشقيه الوطني والتنموي، وهو الحوار المبدع كي نستفيد من توحيد الجهد ونعبر التناقضات والصراعات إلى السلام، ونظل ما دمنا دمجنا العناصر في حصن حصين من التناقض الفكري في هذه المرحلة بالذات، كما ان عملنا السياسي الوطني هو طريق رقينا ومشروع مستقبل اجيالنا. وان اندر الهبات الفكرية احتمال الصبر اللازم لانتظار نتائج عملنا.

الوعي الديني

والخطوة الثالثة: تخص الوعي الديني، الذي نريد له ان يغير ويرتبط بالمرحلة الانتقالية، غير سلفي، وغير تقليدي وغير اتباعي، فلا نريد ان نفهم القرآن فهماً نصياً اتباعياً، ويصادر الماضي والحاضر وحتى المستقبل ويصبح التطلع إلى الماضي هو الهدف، لان ذلك يقود إلى الجمود وعدم الابداع والاضافة، وليس المهم طرح شعارات الدين بل المهم ان نفهم حقيقة الدين في علاقاته المعاصرة بقضايا التغيير والاصلاح والابتكار بما يلائم العصر، ووحدتنا الوطنية هي المثل الحي، وتلك هي توحيد الخيارات السياسية، اذ ان الانسان لا يستطيع ان يبني وهو منقسم على ذاته.والخطوات الرابعة، ان همومنا كبيرة كالعراق ذاته، وما مطلوب منا هو ان نواصل مشوارنا، فطريقنا الطويل تتأكد شروطه التأريخية، عبر وحدة او تحالف قوى المرحلة التأريخية التي لا بديل عنها والتصويت لها عبر قائمة الوحدة الوطنية، التي تمثل طموحاتنا وتعبر عن ذواتنا، وهزيمة لقوى الظلام وتضمن حريتنا، وتحقق رغبتنا في تكامل سيادتنا باقامة دولة القانون الدستوري، دولة المساواة، دولة الخدمات والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.. الخ.

فان من انبل واطهر معاني الحياة، الذهاب إلى صناديق الاقتراع، واختيار ممثلينا عن وعي ومعرفة وثقة انهم يعملون من اجلنا والاهم من اجل المجموع العام والعراق.

الانتخابات والبطاقة التموينية

علي حسين عبيد

قبل ايام عقدت ندوة لمؤسسات المجتمع المدني في محافظة كربلاء تركزت على الانتخابات النيابية المزمع اقامتها في كانون الاول القادم. وقد كانت هذه الندوة حيوية لأنها ضمت عدداً من الشخصيات المتنوعة والفاعلة والممثلة لعموم شرائح المجتمع. ومن بين ما أثير في محور النقاشات والمقترحات قضية الانتخاب على اساس البطاقة التموينية ومركز صدورها من حيث المكان، وقد تحدث احد رجال القانون عن هذه المسألة وصعوبتها في الجانب التطبيقي مشيراً إلى ان عدداً كبيراً من الاسر العراقية غادرت مدنها التي (صدرت فيها بطاقتها التموينية) ولجأت إلى مدن اخرى أكثر أمناً ومثالاً على هذا القول نقول ان مئات بل آلاف العوائل نزحت من مدينة البصرة إبان الحروب العديدة التي كانت هذه المدينة مسرحاً لها إلى اماكن اكثر أمان في وسط وربما شمال البلاد كذلك الحال مع الناصرية والعمارة وحتى بغداد ايضاً حيث غادرتها اسر عديدة بسبب الظروف الامنية المتردية فيها، فهل على جميع هذه الاسر العودة إلى مدنها ومراكز بطاقاتها الانتخابية كي يتسنى لها المشاركة في الانتخابات القادمة؟!.

إن هذا البند الذي يدخل ضمن البنود الاجرائية في عملية الانتخابات يبدو أقرب إلى الشروط التعجيزية التي ستحرم اعداداً كبيرة من الاسهام في هذه الفعالية الوطنية التي تشكل خطوة تأسيسية للسلوك الديمقراطي في عراق ما بعد التغيير، ولذلك نرى ان على المفوضية العليا المشرفة على الانتخابات ان تتخذ الاجراءات العملية الكفيلة بتأمين مشاركة الناخبين من دون الاضطرار للسفر إلى مدنهم الاصل التي فارقوها منذ زمن طويل، وحتما سوف يتعذر وصول هذه الاعداد الكبيرة إلى اماكن صدور بطاقاتها التموينية. ولذلك على الجهة المشرفة على الانتخابات ان تجد الوسائل البديلة والمناسبة لحل هذه المعضلة قبل مدة مناسبة من بدء الانتخابات كي تأخذ هذه الخطوة الديمقراطية الجديدة بعدها الصحيح والناجح على صعيد التطبيق.

في صناديق الاقتراع خلاص العـــــراق من محنتـــه

نوري الحاج عبد الرزاق الدايجي

منذ سنوات طويلة، كان العراق مسرحاً للظلم والقهر الاجتماعي التاريخي، والمداخلات وقد استمرت هذه الحالة وكانها قدر تاريخي بين مد وجزر، برغم كل مآلفته العهود المنصرمة، وما اختزنته من مظاهر الظلم وصنوفه تبقى تجربة البعث العفلقي (المنظمة السرية) من طراز اخر في ارهابها وعنفها ودمويتها، والشيء المحزن ان هذه الحقبة الزمنية لم تكتب بعد بكل حقائقها وبشاعتها، وان كانت مغموسة بالدم، ونعزو ذلك الى ان هذه المنظمة العفلقية السرية، تملك مؤهلات الارهاب، وثقافة الموت الفريد من نوعها في العالم فضلاً عن هيكلتها التنظيمية والتكوينية الا انها تفتقد الى الدلالات الفكرية والفلسفية والسياسية والاخلاقية، ونهجت سياسة الاحتلال الاجنبي- (الاستبداد- الطغيان- الفساد الاداري-عدم الكفاءة الحكومية- القهر الاجتماعي القومي- التميز الطائفي- القهر العقائدي- التطور غير المتكافئ لعموم البلد وانعدام العدالة الاجتماعية) ان محنتنا في واقع الامر التجربة القاسية التي عاشها العراق مع تلك المنظمة السرية ولم اجد لها تفسيراً سوى المصيبة الكبرى التي حلت بنا (الخراب والدمار وتجارة الدماء) انه زلزال حصد البلاد والعباد وقد تعرض هذا الشعب المنكوب ايضاً لمصيبة الاحتلال العسكري في ٩نيسان ٢٠٠٣ البشاعة في المصيبة، قوات الاحتلال اسقطوا دولة ولم يتمكنوا من سحق واجتثاث المنظمة السرية من جذور البعث العفلقي فبقيت المعادلة مبهمة وغير واضحة المعالم للرؤيا السياسيه على الساحة الاستراتيجية فضلاً عن تجاهل قوات الاحتلال المجتمع العراقي ونفسية الكائن العراقي، وتركت الجريمة المنظمة تتفشى داخل المجتمع، وتغافلت بل اهملت السيطرات الحدودية للعراق بشكل مقصود لكي تكون الساحة العراقية الميدان الكبير للارهاب الدولي المتمثل بالتنظيمات الدينية المتطرفة الشريرة، جاءونا من خلف الحدود يهاجمون كل شيء كما الجراد الصغير.

وماتزال قوات الاحتلال تتشبث بسياسة ارهاق القوى السياسية والحركات الوطنية والقومية والدينية العراقية، عبر خلق المشاكل وافتعال الازمات بغية تهميش ادوار تلك القوى.

ومن المفارقات العجيبة بل من المصائب الكبرى، ان قوات الاحتلال استدعت بعض قيادات المنظمة السرية من (مؤسسات امنية واستخباراتية ومخابراتيه) وبعض القادة المجرمين وزجهم في مؤسساتنا الجديده، تبدو كانها بحاجة الى خبرات القمع والارهاب والاغتيالات والمصيبه الاخرى هي وسائل الاعلام العربية وفضائياتها التحريضية، وما يؤسف له ان هؤلاء هم التيار السائد لثقافة الموت الذي يسيطر على الشارع العربي يساعده في ذلك المغرضون والقتلة المسيئون للدين الحنيف وسماحته، ولم تكتف بذلك ببحر الدم المهدور، بل رفعت شعار القتل للقتل، حيث ازهقت ارواح الاطفال والنساء والشبان ورياض الاطفال والمدارس والمستشفيات ومراكز الحرس الوطني والشرطة ومؤسسات انسانية عالمية وخطفت الجاليات العربية والاجنبية مقابل الدولار بحجة مقاومة المحتل فضلاً عن استباحة دماء علمائنا ومفكرينا واعلام مثقفينا وحرق ثرواتنا النفطية، وغيرها من وسائل خراب اقتصادنا الوطني باسم المقاومة التي تروج لها تلك الفضائيات السيئة الصيت.

ونقول لهؤلاء وغيرهم ان كل مايجري على الساحة العراقية لن يطول امده، فعندما تفتح صناديق الانتخابات ويتسلم الوطنيون زمام امرهم لن يتركوا اية فرصة للقتلة في ممارسة اعمالهم الاجرامية وستتحول عصابات المنظمة السرية وعصابات مصعب الزرقاوي وعصابات انصار السنة وغيرها من العصابات الاجرامية ستتحول الى (غثاء احوى) ان شاء الله، الامر الذي نحتاج فيه جميعاً الى القدرة الكبيرة على المجابهة للحفاظ على الوطن بعيداً عن المحاصصة و الطائفية لان العراق اكبر من ذلك وينبغي بناؤه بناءً سليماً وثابتاً ومعافى من الامراض المزمنه.